

Distr.: General
8 June 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



لجنة الأمم المتحدة للقانون
التجاري الدولي

نبذة الأونسيترال عن السوابق القضائية المستندة إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن البيع الدولي للبضائع*

المادة ٤٩

(١) للمشتري أن يعلن فسخ العقد:

(أ) إذا بلغ إخفاق البائع في أداء أي من التزاماته بموجب العقد
أو هذه الاتفاقية ما يعتبر إخلالاً أساسياً بالعقد؛ أو

(ب) إذا لم يسلم البائع البضائع خلال الفترة الإضافية التي
حددها المشتري وفقاً لأحكام الفقرة (١) من المادة ٤٧ أو إذا أعلن أنه لن
يقوم بالتسليم خلال الفترة المحددة على هذا النحو.

(٢) أما في الحالات التي يقوم البائع فيها بتسليم البضائع، يفقد
المشتري حقه في إعلان فسخ العقد إلا إذا قام بذلك:

* أعدت هذه النبذة باستخدام النص الكامل للقرارات المستشهد بها في خلاصات السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال (كلاوت) والاشارات الأخرى الواردة في الحواشي. والقصد من الخلاصات هو أن تستخدم فقط كملخصات للقرارات التي تركز عليها، وقد لا تعكس جميع النقاط المشار إليها في النبذة. ويوصى القراء بالرجوع إلى النص الكامل لقرارات المحاكم وهيئات التحكيم المذكورة بدلاً من الاعتماد فقط على خلاصات كلاوت.

(أ) بسبب التسليم المتأخر، بعد أن يكون قد أصبح على علم بأن التسليم قد تم؛

(ب) بسبب أي إخلال بالعقد غير التسليم المتأخر، خلال فترة معقولة:

١' بعد أن يكون قد علم أو ينبغي له أن يكون قد علم بالإخلال؛

٢' بعد انقضاء أي فترة إضافية يحددها المشتري وفقاً لأحكام الفقرة (١) من المادة ٤٧، أو بعد إعلان البائع بأنه لن يؤدي التزاماته خلال تلك الفترة الإضافية؛ أو

٣' بعد انقضاء أي فترة إضافية بينها البائع وفقاً لأحكام الفقرة (٢) من المادة ٤٨، أو بعد إعلان المشتري بأنه لن يقبل الأداء.

معنى الحكم وهدفه

١ - تحدد المادة ٤٩ الشروط التي يحق بموجبها للمشتري الإعلان عن فسخ العقد. ففسخ العقد بموجب المادة ٤٩ يكون متاحاً إذا بلغ إخفاق البائع في أداء التزاماته التعاقدية ما يعتبر إخلالاً أساسياً (المادة ٤٩(١)(أ)) أو إذا لم يسلم البضائع خلال الفترة الإضافية المحددة (المادة ٤٩(١)(ب)).

٢ - إن فسخ العقد تدبير علاجي يفيد بمثابة ملاذ أخير ويطبق إذا لم يعد يمكن توقع استمرار المشتري بالعقد، ولا ينهي العقد إلا عندما يقدم المشتري إشعاراً بالفسخ (المادة ٢٦). ويحق للمشتري إنهاء العقد في أي وقت شريطة استيفاء كل الشروط المسبقة لإنهائه. أما إذا قام البائع بتسليم البضائع، يفقد المشتري حق فسخ العقد إذا لم يعتمد إلى تنفيذ ذلك خلال فترة معقولة (المادة ٤٩(٢)).

1 انظر بهذا المعنى، مثلاً، قضية كلاوت رقم ١٧١ [الحكمة الفيدرالية، ألمانيا، ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦] (انظر النص الكامل للقرار)؛ المحكمة العليا، النمسا، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، *Internationales Handelsrecht* 2001، 42؛ انظر أيضاً محكمة Busto Arsizio، إيطاليا، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، منشور في *Rivista di Diritto Internazionale Privato e Processuale*, 2003, 150-155، متوفر أيضاً في يونيلكس.

تعليقات عامة

- ٣- على المشتري أن يعلن فسخ العقد بواسطة إشعار (المادة ٢٦). وليس هناك شكل محدد للإشعار، إلا عندما ينطبق التحفظ بموجب المادتين ١٢ و ٩٦. ويجب أن يعبر الإشعار بوضوح عن أن المشتري يعتبر العقد منتهياً. ولا يكفي مجرد الإعلان عن الإنهاء في المستقبل أو بيان بحث على التسليم أو إعادة البضائع بدون تعليق^٢.
- ٤- إن فسخ العقد بسبب تسليم بضائع غير مطابقة أو بضائع لطرف ثالث حقوق فيها - بالإضافة إلى أن الإخلال يجب أن يشكل إخلالاً أساسياً بالعقد - يتطلب أن يكون المشتري قد قدم إشعاراً بعدم المطابقة أو بادعاء طرف ثالث وفقاً لأحكام المادتين ٣٩ و ٤٣. ويحول عدم التقيد بمطلب الإشعار دون تمكن المشتري من إعلان فسخ العقد^٣.

فسخ العقد بسبب إخلال أساسي (المادة ٤٩(أ))

- ٥- إن أي إخلال أساسي كما هو معرّف في المادة ٢٥ يبرّر فسخ العقد بموجب المادة ٤٩(أ). ولذلك يجب أن يحرم إخفاق البائع في أداء أي من التزاماته المشتري بشكل كبير مما كان يحقّ له توقّعه بشكل موضوعي بموجب العقد. وإذا كانت الحال كذلك يجب تحديد نتيجة عدم أداء البائع على ضوء كل ظروف الحالة.
- ٦- يتطلب الإخلال الأساسي أولاً أن ينتهك البائع واجباً كان مجبراً على أدائه بموجب العقد أو الأعراف التجارية الدارجة أو الممارسات القائمة بين الطرفين أو بموجب الاتفاقية. ويكفي أيضاً عدم أداء واجب إضافي متفق عليه، مثل انتهاك الواجبات بموجب عقد بيع حصري. ويحوّل الإخلال بواجب إضافي متفق عليه المشتري الحق في فسخ العقد إذا كان الإخلال أساسياً، أي عندما يحرم المشتري من الفائدة الرئيسية المرجوة من العقد. ويجب أن

2 قضية كلاوت رقم ٦ [محكمة منطقة فرانكفورت، ألمانيا، ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١]؛ قضية كلاوت رقم ٢٨٢ [الحكمة العليا لمنطقة Koblenz، ألمانيا، ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧].

3 انظر مثلاً، قضية كلاوت رقم ١٩٦ [الحكمة العليا لكانتون زوريخ، سويسرا، ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥].

4 انظر مثلاً، قضية كلاوت رقم ٢ [الحكمة العليا لمنطقة فرانكفورت، ألمانيا، ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١]؛ قضية كلاوت رقم ٢٨٢ [الحكمة العليا لمنطقة Koblenz، ألمانيا، ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧]؛ قضية كلاوت رقم ٢١٧ [الحكمة التجارية لكانتون Aargau، سويسرا، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧]؛ قضية كلاوت رقم ١٥٤ [محكمة استئناف Grenoble، فرنسا ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٥] (الإخفاق في كشف وجهة البضائع المباعة).

يجب الإخلال المشتري أو يجرمه بصورة أساسية من توقعاته المبررة بموجب العقد؛ وتتوقف التوقعات المبررة على العقد المحدد وتعيين المخاطر التي تتصورها أحكام العقد، بشأن الاستخدامات، حيث توجد، وبشأن الأحكام الإضافية للاتفاقية. ولا يستطيع المشترون مثلاً أن يتوقعوا عادة أن تتقيد البضائع باللوائح والمعايير الرسمية الموجودة في بلدهم. ويكون المعيار السائد في بلد البائع هو الذي يحدد على العموم ما إذا كانت البضائع ملائمة لغرضها العادي (المادة ٣٥(٢)(أ)) ما لم يتم يتفق على خلاف ذلك. ولذلك، على سبيل المثال، لم يعتبر تسليم بلح بحر ملوث بالكدميوم بمثابة إخلال، ناهيك عن إخلال أساسي، لأن المشتري لا يمكنه أن يتوقع وفاء البائع بمعايير التلوث السائدة في بلد المشتري، ولأن استهلاك بلح البحر بكميات صغيرة لا يهدد صحة المستهلك.

٧- ويتطلب الإخلال الأساسي أيضاً أن يتوقع الطرف المنتهك بالفعل نتيجة انتهاك العقد (المادة ٢٥). ويبقى الإخلال أساسياً حتى إذا لم يتوقع البائع أن يجرم الانتهاك المشتري من كل منفعة العقد، عندما يكون بوسع شخص معقول في نفس الظروف أن يتوقع تلك النتيجة. ولا تنص المادة ٢٥ على الوقت الذي تكون فيه نتيجة الإخلال بالعقد متوقعة. وقد قررت المحاكم أن وقت إبرام العقد هو الوقت المناسب.

حالات محددة للإخلال الأساسي

٨- طوّرت السوابق القضائية إلى حد ما إرشادات يمكن أن تساعد في قضايا متشابهة في تحديد ما إذا كان الإخلال بالعقد يعتبر أساسياً أم لا. وقد وجد في مناسبات مختلفة أن عدم التسليم النهائي يشكل إخلالاً أساسياً بالعقد ما لم يكن لدى البائع سبب مبرر لامتناعه عن الأداء. أما إذا لم يؤد جزء ثانوي فقط من العقد في النهاية، مثل عدم توريد دفعة واحدة من

5 قضية كلاوت رقم ١٢٣ [المحكمة الفيدرالية، ألمانيا، ٨ آذار/مارس ١٩٩٥]؛ وبالمعنى نفسه (وبذكر قضية كلاوت رقم ١٢٣)، انظر قضية كلاوت رقم ٤١٨ [محكمة المقاطعة الفيدرالية، مقاطعة لوزيانا الشرقية، الولايات المتحدة، ١٧ أيار/مايو ١٩٩٩]؛ المحكمة العليا، النمسا، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، *Internationales Handelsrecht* 2001, 117.

6 انظر القرارات الواردة في الهامش ٣.

7 قضية كلاوت رقم ١٢٣ [المحكمة الفيدرالية، ألمانيا، ٨ آذار/مارس ١٩٩٥].

8 قضية كلاوت رقم ٢٧٥ [المحكمة العليا لمنطقة دوسلدورف، ألمانيا، ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧].

9 قضية كلاوت رقم ٩٠ [Pretura circondariale de Parma، إيطاليا، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩] (تسليم جزئي فقط ومتأخر جداً)؛ قضية كلاوت رقم ١٣٦ [المحكمة العليا لمنطقة Celle، ألمانيا، ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٥].

عدّة دفعات، لا يكون الإخلال أساسياً ما لم يكن الجزء المسلّم نفسه لا يفيد المستخدم . في المقابل، يبلغ رفض البائع الخطير والنهائي وغير المبرّر الوفاء بالتزاماته التعاقدية ما يعتبر إخلالاً أساسياً . واعتُبر أيضاً أنّ عدم التسليم النهائي للدفعة الأولى من بيع على دفعات يعطي المشتري سبباً للاعتقاد بأنّ الدفعات التالية لن تسلّم ولذلك يتوقّع حدوث إخلال أساسي .

٩- وكقاعدة، لا يشكّل التسليم المتأخّر بحدّ ذاته إخلالاً أساسياً بالعقد . ولا يمكن أن يبلغ التأخير ما يعتبر إخلالاً أساسياً إلا عندما يكون لوقت الأداء أهمية أساسية - إما لأنّه اشترط على ذلك بين الطرفين وإما لأنّه ينتج عن الظروف (مثل البضائع الموسمية) .

١٠- تمّ التوصل إلى النتيجة نفسها عندما اقترب التأخير في الأداء من عدم الأداء، كأن يكون تاريخ التسليم المتفق عليه بعد أسبوع ويقوم البائع بتسليم ثلث البضائع بعد شهرين . لكن حتى إذا لم يكن هناك إخلال أساسي، تتيح الاتفاقية للمشتري بأن يحدّد فترة إضافية يمكن للمشتري بعد انقضائها دون نجاح أن يعلن فسخ العقد . ولذلك في

10 قضية كلاوت رقم ٢٧٥ [الحكمة العليا لمنطقة دوسلدورف، ألمانيا، ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧].

11 انظر قضية كلاوت رقم ١٣٦ [الحكمة العليا لمنطقة Celle، ألمانيا، ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٥] (انظر النصّ الكامل للقرار). في تلك الحالة قدّم البائع إشعاراً بأنّه باع البضاعة المحددة إلى مشتر آخر. انظر أيضاً، الهيئة التحكيمية للتحكيم التجاري الدولي لغرفة التجارة والصناعة بالاتحاد الروسي، روسيا، ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨، قرار التحكيم رقم ٣٨٧/١٩٩٥، يونيلكس (الرفض النهائي لدفع الثمن).

12 قضية كلاوت رقم ٢١٤ [الحكمة التجارية لكانتون زوريخ، سويسرا، ٥ شباط/فبراير ١٩٩٧].

13 محكمة منطقة Oldenburg، ألمانيا، ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٦، يونيلكس (تأخير يوم واحد في إرسال بضائع موسمية لا يشكّل إخلالاً أساسياً)؛ محكمة استئناف ميلانو، إيطاليا، ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٨، يونيلكس (تسليم متأخر)؛ قضية كلاوت رقم ٢٧٥ [الحكمة العليا لمنطقة دوسلدورف، ألمانيا، ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧] (تسليم متأخر).

14 قضية كلاوت رقم ٢٧٧ [الحكمة العليا لمنطقة هامبورغ، ألمانيا، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧] (في ظل ظروف القضية وجد أنّ التسليم المتأخّر بموجب بيع "سيف" شكل إخلالاً أساسياً بالعقد).

15 محكمة استئناف ميلانو، إيطاليا، ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٨، يونيلكس (في تلك القضية كان المشتري قد طلب بضائع موسمية محوكة وأشار إلى الأهمية الضرورية للتسليم في تاريخ محدّد، رغم أنّه فعل ذلك بعد إبرام العقد)؛ ICC Court of Arbitration, France, award No. 8786, ICC International Court of Arbitration Bulletin 2000, 70.

16 قضية كلاوت رقم ٩٠ [Pretura circondariale de Parma، إيطاليا، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩].

17 انظر مثلاً، قضية كلاوت رقم ٨٢ [الحكمة العليا لمنطقة دوسلدورف، ألمانيا، ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٤].

حالة تأخر الأداء، يحوّل انقضاء فترة إضافية للتنفيذ الإحلال غير الأساسي إلى إحلال أساسي.

١١- تنشأ المشاكل الكبرى عند تسليم بضائع معيبة. وقد خلصت قرارات المحاكم بشأن هذه النقطة إلى أن أي عدم مطابقة متعلّقة بالنوعية تبقى مجرد إحلال غير أساسي بالعقد طالما أن المشتري يستطيع - دون مضايقة غير مناسبة - استخدام البضائع أو إعادة بيعها مع حسم. وهكذا، على سبيل المثال، فإن تسليم لحم مجمّد كثير الدهن وكثير الرطوبة وبالتالي تقل قيمته وفقاً لرأي أحد الخبراء ٢٥,٥% عن اللحم ذي النوعية المتعاقد عليها اعتُبر أنّه لا يشكل إحلالاً أساسياً بالعقد لأن المشتري كان لديه الفرصة لإعادة بيع اللحم بسعر أقل أو تصنيعه بطريقة أخرى. وعلى النقيض من ذلك، إذا لم يكن يمكن إعادة بيع البضائع غير المطابقة بمجهود معقول فإن ذلك يشكل إحلالاً أساسياً ويحوّل المشتري حقّ فسخ العقد. ويستطيع المشتري أن يفسخ العقد أيضاً عندما تعاني البضائع من عيب خطير لا يمكن إصلاحه، رغم أنّه لا يزال يمكن استخدامها إلى حدّ ما (مثل الأزهار التي يجب أن تزدهر طوال الصيف لكنّها فعلت ذلك في جزء صغير منه). وفي نهاية المطاف وجد أن هناك إحلالاً أساسياً دون أي إشارة إلى الاحتمالات البديلة المتوفّرة لكي يستخدم المشتري البضائع بطريقة أخرى أو يعيد بيعها عندما كانت البضائع تعاني من عيوب كبرى والمشتري بحاجة إلى البضائع للتصنيع. وقد تمّ التوصل إلى الحل نفسه حيث نتج عدم مطابقة البضائع

18 قضية كلاوت رقم ١٧١ [الحكمة الفيدرالية، ألمانيا، ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦]؛ قضية كلاوت رقم ٢٤٨ [الحكمة الفيدرالية، سويسرا، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨].

19 قضية كلاوت رقم ٢٤٨ [الحكمة العليا، سويسرا، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨].

20 قضية كلاوت رقم ١٥٠ [محكمة النقض، فرنسا، ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦] (نبذ محليّ بطريقة اصطناعيّة)؛ قضية كلاوت رقم ٧٩ [الحكمة العليا لمنطقة فرانكفورت، ألمانيا، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤] (أحذية ذات تشقّقات في الجلد)؛ محكمة منطقة Landshut، ألمانيا، ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥، يونيلكس (قمصان تي شيرت تنكمش مقاسين بعد الغسلة الأولى).

21 قضية كلاوت رقم ١٠٧ [الحكمة العليا لمنطقة Innsbruck، النمسا، ١ تموز/يوليه ١٩٩٤]؛ انظر أيضاً محكمة Busto Arsizio، إيطاليا، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، منشور في *Rivista di Diritto Internazionale Privato e Processuale*, 2003, 150-155، متوفّر أيضاً في يونيلكس (الإعلان عن الفسخ قبل انتظار نتيجة محاولة العلاج من قبل البائع يمكن أن تكون مناقضة للنّيّة السليمة).

22 انظر قضية كلاوت رقم ١٣٨ [محكمة الاستئناف الفيدرالية للدائرة الثانية، الولايات المتحدة، ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، ٣ آذار/مارس ١٩٩٥] (طاقة تبريد أدنى واستهلاك أعلى للطاقة مما تمّ التعاقد عليه بشأن ضغوطات مسلّمة لصنع مكيفات هواء)؛ قضية كلاوت رقم ١٥٠ [محكمة النقض، فرنسا، ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦] (نبذ محليّ بطريقة اصطناعيّة)؛ قضية كلاوت رقم ٣١٥ [محكمة النقض، فرنسا، ٢٦

عن موادّ مضافة تعتبر إضافتها غير قانونيّة في بلدي البائع والمشتري على السواء . وتنطبق القواعد المتعلّقة بتسليم بضائع معيبة أيضاً في حالة تسليم بضائع غير مقصودة .

١٢- تنشأ مشاكل خاصّة عندما تكون البضائع معيبة ، وإن بشكل خطير، ولكن يمكن إصلاحها. فقد قرّرت عدّة محاكم أنّ إمكانية إصلاح العيوب بسهولة تستبعد إمكانية وجود أي إخلال أساسي . وترفض المحاكم وجود إخلال أساسي عندما يعرض البائع على الأقلّ وينفّذ الإصلاح العاجل أو الاستبدال دون أيّ مضايقة للمشتري . ويتماشى ذلك مع حقّ البائع في اتخاذ تدبير علاجيّ كما تنصّ على ذلك المادة ٤٨ من الاتفاقية. لكن إذا تأخّر الإصلاح أو سبّب للمشتري مضايقة غير معقولة، يبقى الإخلال الأساسي بخلاف ذلك أساسياً. غير أنّه لا يمكن إنكار أساسيّة الإخلال فقط لأنّ المشتري لم يطلب من البائع أولاً أن يعالج الأداء المعيب .

١٣- تشكّل العيوب في الوثائق إخلالاً أساسياً إذا كانت تقلّل أساساً من احتمال تداول البضائع لدى المشتري . وإذا كان المشتري يستطيع علاج أي عيوب في الوثائق بنفسه، مثل طلب وثاق جديدة، لا يعتبر الإخلال أساسياً .

أيار/مايو ١٩٩٩ [صفائح معدنية غير ملائمة البتّة لنوع الصناعة المتوقّع من قبل المشتري من المشتري] (انظر النص الكامل للقرار)؛ انظر أيضاً انظر أيضاً محكمة Busto Arsizio، إيطاليا، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، منشور في 2003.150-155، *Rivista di Diritto Internazionale Privato e Processuale*، متوفّر أيضاً في يونيلكس (شكل تسليم مكنة غير ملائمة البتّة للاستخدام المحدّد الذي أبلغ إلى البائع وغير قادرة على بلوغ مستوى الأداء الموعود إخلالاً "خطيراً وأساسياً" بالعقد، لأنّ مستوى الإنتاج الموعود اعتبر شرطاً ضرورياً لإبرام العقد، ولذلك يشكّل أساساً للإلغاء).

23 في نتيجة قضية كلاوت رقم ١٥٠ [محكمة النقض، فرنسا، ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦] (النبذ المحلّي بطريقة اصطناعية، وهو ممنوع بموجب قانون الاتحاد الأوروبي والقوانين الوطنية)؛ قضية كلاوت رقم ١٧٠ [محكمة منطقة Trier، ألمانيا، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥] (نبذ محلي بطريقة اصطناعية أيضاً).

24 المحكمة العليا، النمسا، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩، يونيلكس.

25 قضية كلاوت رقم ١٩٦ [المحكمة العليا لكانتون زوريخ، سويسرا، ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥].

26 قضية كلاوت رقم ١٥٢ [محكمة استئناف Grenoble، فرنسا ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥]؛ قضية كلاوت رقم ٢٨٢ [المحكمة العليا لمنطقة Koblenz، ألمانيا، ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧].

27 انظر النبذة، المادة ٤٨.

28 قضية كلاوت رقم ١٧١ [المحكمة الفيدرالية، ألمانيا، ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦].

29 المرجع نفسه

١٤ - يمكن أن يبلغ الإخلال بالالتزامات التعاقدية غير تلك الواردة أعلاه حدّ الإخلال الأساسي أيضاً. فالإخلال يكون أساسياً عندما يحرم المشتري من المنفعة الرئيسية من العقد وعندما يكون البائع قادراً على توقّع النتيجة. وهكذا قرّرت إحدى المحاكم أن تسليم شهادات خاطئة لا يشكّل إخلالاً أساسياً بالعقد إذا كان يمكن تسويق البضائع رغم ذلك أو إذا كان المشتري يستطيع بنفسه - على حساب البائع - الحصول على الشهادات الصحيحة . وعلى غرار ذلك، يمكن أن يبلغ الإنكار غير المبرّر لحقوق الطرف الآخر بموجب العقد - مثل صلاحية شرط حق الاحتباس وحقّ البائع في حيازة البضائع أو الإنكار غير المبرّر لعقد صحيح بعد حيازة البضائع - ما يعتبر إخلالاً أساسياً بالعقد. وينطبق الأمر نفسه عندما تنتهك قيود إعادة البيع بشكل كبير .

فسخ العقد لعدم التسليم خلال الفترة الإضافية (المادة ٤٩(١)(ب))

١٥ - تذكر المادة ٤٩(١)(ب) أساساً آخر لفسخ العقد لا ينطبق إلا في حالة عدم التسليم: أنّ البائع الذي لم يسلم البضائع من قبل لم يفعل ذلك خلال الفترة الإضافية التي حدّدها المشتري بموجب المادة ٤٧(١). فإذا لم يستخدم البائع الوقت الممدّد للتسليم يحقّ للمشتري أنه يفسخ العقد. ويتمّ التوصل إلى الأثر نفسه إذا أعلن البائع أن لن يسلم خلال الفترة المحددة.

30 المرجع نفسه.

31 قضية كلاوت رقم ٣٠٨ [الحكمة الفيدرالية، أستراليا، ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥].

32 قضية كلاوت رقم ٣١٣ [محكمة استئناف Grenoble، فرنسا، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩] (احتفظ البائع بعينات من التصاميم) (انظر النص الكامل للقرار).

33 قضية كلاوت رقم ٢ [الحكمة العليا لمنطقة فرانكفورت، ألمانيا، ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١]؛ قضية كلاوت رقم ١٥٤ [محكمة استئناف Grenoble، فرنسا، ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٥]؛ قضية كلاوت رقم ٢٨٢ [الحكمة العليا لمنطقة Koblenz، ألمانيا، ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧]؛ قضية كلاوت رقم ٢١٧ [الحكمة التجارية لكانتون Aargau، سويسرا، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧].

فترة الإعلان عن فسخ عقد البضائع المسلمة (المادة ٤٩(٢))

١٦- المشتري غير ملزم عموماً بالإعلان عن فسخ العقد خلال فترة محددة؛ ويمكنه أن يفعل ذلك في أي وقت إذا وجد أساساً للفسخ. غير أن هذا المبدأ خاضع للتقييد. بموجب المادة ٤٩(٢) إذا ما سلّمت البضائع، ففي تلك الحالة، يجب أن يعلن المشتري فسخ العقد خلال فترة معقولة. أما فيما يتعلق بالوقت الذي تبدأ فيه الفترة المعقولة، فإن المادة ٤٩(٢) تميّز بين إخلال التسليم المتأخّر وغيره من أنواع الإخلال بالعقد. وفي حالة التسليم المتأخّر تبدأ الفترة عندما يصبح المشتري على علم بالتسليم (المادة ٤٩(٢)(أ)). وفي حالات الإخلال الأخرى تبدأ الفترة المعقولة لإعلان فسخ العقد عندما يصبح المشتري على علم بالإخلال أو ينبغي له أن يكون قد علم به أو بعد انقضاء فترة إضافية محددة بموجب أحكام المادة ٤٧(١) أو المادة ٤٨(٢). وقد وجد أن فترة خمسة أشهر بعد معرفة المشتري بالإخلال لا تشكّل فترة معقولة لإعلان الفسخ بموجب المادة ٤٩(٢)(ب)؛ ولا الإعلان الذي تمّ بعد ثمانية أسابيع من علم المشتري بالإخلال. من جهة أخرى، اعتُبرت خمسة أسابيع فترة معقولة لإعلان فسخ العقد بموجب المادة ٤٩(٢)(ب). وقد وجد أن إعلان الفسخ بعد منح عدّة تمديدات للوقت يعتبر في الوقت المناسب أيضاً، وكذلك الإعلان خلال ٤٨ ساعة. كما أن الإعلان بعد مرور ثلاثة أسابيع على الإشعار بعدم المطابقة اعتُبر في الوقت المناسب أيضاً.

34 لكن انظر قضية كلاوت رقم ١٣٣ [الحكمة العليا لمنطقة ميونيخ، ألمانيا، ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥] حيث رفضت المحكمة حق المشتري في إعلان فسخ العقد بعد سنتين ونصف رغم عدم تسلّم البضائع واستند القرار إلى مبدأ النية السليمة.

35 قضية كلاوت رقم ١٢٤ [الحكمة الفيدرالية، ألمانيا، ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٥]؛ انظر أيضاً قضية كلاوت رقم ٨٣ [الحكمة العليا لمنطقة ميونيخ، ألمانيا، ٢ آذار/مارس ١٩٩٤] (أربعة أشهر).

36 قضية كلاوت رقم ٢٨٢ [الحكمة العليا لمنطقة Koblenz، ألمانيا، ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧].

37 قضية كلاوت رقم ١٦٥ [الحكمة العليا لمنطقة Oldenburg، ألمانيا، ١ شباط/فبراير ١٩٩٥].

38 قضية كلاوت رقم ٢٥٥ [محكمة استئناف فرساي، فرنسا، ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨].

39 قضية كلاوت رقم ٢٤٦ [محكمة مقاطعة برشلونة، إسبانيا، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧] (شحنات متأخرة في عقد على دفعات).

40 قضية كلاوت رقم ٣٤٨ [الحكمة العليا لمنطقة هامبورغ، ألمانيا، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩] (انظر النص الكامل للقرار)؛ انظر أيضاً محكمة Busto Arsizio، إيطاليا، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، منشور في *Rivista di Diritto Internazionale Privatoe Processuale*, 2003.150-155، متوفّر أيضاً في يونيلكس (تختلف "الفترة المعقولة" بالنسبة لأغراض المادة ٤٩ عن "الفترة المعقولة" بالنسبة لأغراض المادة ٣٩ في نقطة

عبء الإثبات

١٧- لوحظ أنّ المشتري يتحمّل عبء إثبات أنّ إخلال البائع بالعقد كان أساسياً ويحرم المشتري بصورة كبيرة مما يحقّ له أن يتوقّعه بموجب العقد .

البداية والمدّة على السواء. ففي حين يجب تقديم إشعار عن عدم المطابقة فور أن يكتشف (أو كان ينبغي أن يكتشف)، لا يمكن إعلان فسخ العقد إلا بعد أن يبدو أنّ عدم المطابقة قد بلغ حدّ الإخلال الأساسي الذي لا يمكن علاجه بطريقة أخرى).

41 قضية كلاوت رقم ١٧١ [الحكمة الفيدرالية، ألمانيا، ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦] (انظر النص الكامل للقرار).